

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح "دراسة تحليلية"

د. خالد خليل الشيخ عبد الله*

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، وقد حاولت الدراسة مناقشة موضوعها من خلال أربعة مؤشرات رئيسية، وهي: طبيعة العضوية داخل حركة فتح، والبناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح، وعملية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار داخل حركة فتح، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومدخل تحليل المضمون.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ طبيعة البناء التنظيمي داخل حركة فتح تعبر عن هيكلية ديمقراطية ومتماسكة ما بين القاعدة والقمة للحركة، مع وجود مجموعة من التنظيمات بينهم على مختلف المستويات، ويأخذ عملية توزيع السلطة والاختصاص تتم بطريقة الانتخابات الديمقراطية، أما عن عملية صنع القرار فإنها تتم بطريقة غير ديمقراطية، حيث تتركز بيد رئيس الحركة، وأنّ المطلوب هو عدم تركيز السلطات في يد الرئيس، وترشيد القرار السياسي لحركة فتح، لكي تستنهض الحركة دورها المستقبلي في قراراتها ومخرجاتها.

الكلمات المفتاحية: حركة فتح- طبيعة العضوية- البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح- توزيع السلطة والاختصاص- صنع القرار داخل حركة فتح.

The Level of Democracy Within Fateh Movement "An analytical study"

Abstract

The study aimed to know the level of democracy within Fateh movement, The study attempted to discuss the topic through four main indicators: The nature of membership within the Fateh movement, And the organizational structure of Fateh movement, And the distribution of power and competence, And the decision-making process within Fateh movement, And the study relied on the descriptive analytical method, and the approach to content analysis.

The study concluded that the nature of the organizational structure within the Fateh movement reflects a democratic and coherent structure, between the base and the top of the movement, with a group of organizations among them at various levels, And that the process of the distribution of power and competence takes place in the manner of democratic elections, While the decision-making process is carried out in an undemocratic manner, Where concentrated in the hands of the president of the movement, and the required is that authorities not be concentrated in the hands of the president, and rationalize the political decision of the Fateh movement, in order for the movement to raise its future role in its decisions and outputs.

Key words: Fateh movement- Membership in Fateh movement- The structural construction and structure organizational of Fateh movement- Distribution of authority and jurisdiction- Decision making within Fateh movement.

* أستاذ مساعد غير متفرغ في العلوم السياسية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

المقدمة:

تطورت حركات التحرر الوطني بتطور الكفاح والمقاومة التي تقوده الشعوب عبر مختلف المراحل من أجل الاستقلال، وانسجم مفهومها المتحرك مع الظروف التي تطرأ على المجتمع الدولي، وتطور الأهداف التي تعمل على تحقيقها؛ فحركات التحرر هي رد فعل وطني من الشعوب ضد السيطرة الأجنبية المفروضة بطريقة مباشرة أو بواسطة عملية مرتبطة بالاستعمار.

تعدُّ حركة فتح حركة تحرر فلسطينية مهمة على الساحة الفلسطينية بصفتها هي من تترأس النظام السياسي الفلسطيني، عبرت عن نفسها أنها حركة وطنية ثورية، والثورة للشعب بكل فئاته، وأنَّ القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة، متخذةً من مفهوم الديمقراطية أساساً للبحث والنقاش، واتخاذ القرارات على كافة المستويات، كما أن المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات الذي يضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي داخلها.

فيكاد يكون مستحيلاً على أي تنظيم سياسي لا يمارس الديمقراطية داخله أن يمارسها في حال وصوله للحكم، أو أن يطالب بها في الدولة إذا كان في صفوف المعارضة، فالنضال من أجل التحرر وإقامة دولة ديمقراطية يبدأ بالأساس بالعمل من أجل بناء حركات سياسية ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات لا تؤمن بها (أبو منديل، ٢٠١٦: ١٩-٢٢).

تتسم حركة فتح كتنظيم سياسي بسمات وخصائص جعلت منها حركة منفردة على الساحة السياسية الفلسطينية، وعلى ساحة النضال الثوري التحرري في العالم، ولقد استمدت هذه الحركة عناصر بقاء ذاتية تتولد ذاتياً، أبرزها؛ الانتماء والولاء للحركة بعيداً عن الصفة الشخصية للقيادة. هذا الحرص على وحدة الحركة والمحافظة عليها نابع من اعتبارات كثيرة، أهمها البعد الوطني الذي حكم مسارها وفكرها، فهي من جسدت هذه الهوية الوطنية الفلسطينية، ولذلك؛ ارتبط بقاء هذه الوطنية الفلسطينية ببقاء الحركة واستمرارها، وما ميّزها عن غيرها من الحركات أن الانتماء للحركة ليس قاصراً على من ينتمون تنظيمياً إليها، بل أحد أهم عناصر قوتها وبقائها ما يمكن تسميته بالانتماء الشعبي لها.

استطاعت حركة فتح امتلاك بنية فكرية راسخة، بالرغم من بساطتها وغياب الرؤية العقائدية عنها تمثلت في الوطنية الفلسطينية من جهة، والنضال الفعلي ضد إسرائيل من جهة أخرى، ولهذا أكدت الحركة دوماً على أن الانتماء للحركة هو بالأساس وطني فلسطيني، وبأن هذا الانتماء هو الذي يقرر الحركة السياسية الفلسطينية وأولوياتها.

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢

يُعدُّ هيكل البناء التنظيمي لحركة فتح هو النظام الذي وضعتُه الحركة في مرحلة البداية والتأسيس ما قبل انطلاقها عام ١٩٦٥م، حيث أنَّ الأهمية الأساسية للبناء الهيكلي للحركة تكمن فيما يعكسه من تصورات بُنيت عليها الحركة منذ البداية، وهذه التصورات التي انبثقت منها نظرتها الأولى للنظام، وخطط العمل، وهيكل البناء التنظيمي للحركة، الذي يُشكل المنطلق الأساسي الأول للتحريك ركنها الأهم، وباعثها الأول الذي أعطاها لونها، وطبيعتها، ومنهجها، واستراتيجيتها.

اعتبرت حركة فتح أن التنظيم هو الإنسان الفلسطيني الذي يجب أن يكون قادرًا على حمل عبء المسؤولية النضالية، وعلى قاعدة الوعي والنظرة الموضوعية، ولهذا؛ صيغَ النظام الداخلي لحركة فتح ليكون ناظمًا للعلاقة بين أبنائها، وكوادها، وأطرها، وقياداتها، ومحددًا لمهامهم وواجباتهم وأساليب نضالهم؛ لتحقيق أهداف الحركة، بحيث يجري العمل به في إطار الالتزام بنصوص النظام الأساسي للحركة.

ومما سبق ذكره؛ نتاقد هذه الدراسة موضوعها المتعلق بمستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، حيث ارتأت الدراسة أن تعبر عن أربعة مؤشرات رئيسية لقياس مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح؛ وهي: طبيعة العضوية فيها، والبناء الهيكلي والتنظيمي لها، وعملية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار، وذلك من خلال المواد المنصوصة في النظام الداخلي للحركة.

مشكلة الدراسة:

تواجه حركة فتح تحديات سياسية وتنظيمية جسيمة في البناء التنظيمي الداخلي لها، حيث وقعت الحركة في إشكاليات كثيرة على مدار سنوات عمرها، والتي من أهمها؛ ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية داخل مستوياتها التنظيمية، وبالبنية الداخلية لها، لذلك؛ تكمن مشكلة الدراسة في النظر إلى مستوى تحقيق الديمقراطية داخل حركة فتح، من خلال المؤشرات الرئيسية التي حاولت الدراسة مناقشتها، فعلى الرغم من تأسيس حركة فتح منذ العام ١٩٦٥م، إلا أنَّ التساؤل المطروح هو:

ما مدى تحقيق حركة فتح للديمقراطية داخل مستوياتها التنظيمية؟

وسيتم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال مراجعة طريقة العضوية داخل حركة فتح، وطبيعة البناء التنظيمي لها، وعملية توزيع السلطة والاختصاص وكذلك عملية صنع القرار داخلها.

أهداف الدراسة:

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي عملت على الكشف عن مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، من خلال التعرف على كل مما يأتي:

١. توضيح طبيعة العضوية داخل حركة فتح.
٢. اللقاء الضوء على البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح.
٣. تحليل كيفية توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح.
٤. تقديم قراءة علمية لعملية صنع القرار داخل حركة فتح.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تكمن أهمية الدراسة أولاً في الموضوع الذي تعرّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بطبيعة العضوية والبناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص وصنع القرار لحركة فتح، التي تعد كبرى الفصائل السياسية الفلسطينية، والتي ترأس النظام السياسي الفلسطيني وتؤثر على المشهد السياسي الفلسطيني.
٢. تتبع أهمية الدراسة-أيضاً- في كون الدراسة تأتي استكمالاً لدراسات سابقة تناولت البناء التنظيمي داخل حركة فتح، دون إلقاء الضوء على مؤشرات الدراسة الحالية لمعرفة مستوى الديمقراطية داخلها، وهذا ما يجعل للدراسة قيمة علمية إضافية جديدة.

منهجية الدراسة:

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية، للحصول على حقائق ونتائج عملية يتم تحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية، والوصول إلى نتائج وتعميمات تُساعد في فهم مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية، حيث استند الباحث إلى منهجية مركبة تقوم على المزاجية بين منهجين نظريين؛ وهما:

- المنهج الوصفي التحليلي: من أجل وصف وتحليل كلاً من العضوية والبناء التنظيمي وعملية توزيع السلطة والاختصاص وصنع القرار داخل حركة فتح.
- منهج تحليل المضمون: وذلك بالرجوع إلى عدد من وثائق ومقررات حركة فتح، والبرامج السياسية لها، من أجل التعرف إلى مستوى الديمقراطية داخل الحركة.

حدود الدراسة:

تمثل سياق الدراسة في ثلاثة حدود أساسية، هي:

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
- **الحد الزمني:** تمّ دراسة الفترة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣م، وحتى إعداد هذه الدراسة.

- **الحد المكاني:** أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والشتات.

- **الحد الموضوعي:** دراسة تحليلية لمستوى الديمقراطية داخل حركة فتح.

مصطلحات الدراسة:

- **حركات التحرر الوطني (National Liberation Movements):**

قبل الخوض في تعريف حركات التحرر، يجب التطرق إلى تعريف الحركة، حيث تُعرّف الحركة في لغة السياسة بأنها: "التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات، أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو تحسينها جميعاً" (الكياي، وآخرون، ١٩٧٩: ٢٢٢)، وبمعنى آخر مشابه، يشير مصطلح الحركة إلى: "جماعات من الناس تنضم إلى بعضها البعض بحثاً عن تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي" (بينيت، وآخرون، ٢٠١٠: ٢٨٧).

أما عن تعريف حركات التحرر الوطني فهي: "مجموعة من المقاتلين يقومون بإدارة الحرب في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب، وخلف خطوط العدو، والتي تمثل القتال والهرب بعيداً عن مراكز العدو، وهي النظام المتميز بالزحف المفاجئ ومهاجمة معسكراته المنعزلة، مع تجنب الوقوع في الأسر بالقتال السريع، واتباع الأسلوب الذي يعتمد على المجموعات الصغيرة، أو حرب العصابات التي تسبب الخسائر للعدو" (الطوير، ٢٠٠٢: ٩-١٠)، كما وتُعرّف بأنها: "كيانات منظمة تكافح من أجل تقرير مصير الشعب الذي تمثله، والذي يعيش على تراب يطالب بسيادته عليه". وبذلك تستمد هذه الحركات كينونتها من تأييد أفراد الشعب، وتتخذ عادة من البلاد المحيطة مقرّاً لها تستمد منه تمويلها، وتقوم عليه بتدريب قواتها (محمود، ٢٠١٥: ٤٣-٤٤).

- **حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" (Fateh Movement):**

تُعدّ حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" أول حركة فلسطينية تنشأ بعد وقوع النكبة عام ١٩٤٨م، وذلك في ١ كانون ثاني/يناير عام ١٩٦٥م، كما أنّها كبرى المنظمات الفدائية الفلسطينية (عبد

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

الرحمن وآخرون، ١٩٨٧: ٣٩)، كما يؤكد "عثمان أبو غربية" على أهمية حركة فتح، كونها حركة تغيير سياسي لواقع الاحتلال الإسرائيلي، فهي تنظيم سياسي في ظروف العالم الثالث، وهي بمثابة ثورة شعبية مسلحة تكافح وتتاضل من أجل التحرير الوطني الفلسطيني (أبو غربية، ١٩٨٥: ٢٦). وبحسب المادة رقم (١٠) من الباب الأول في النظام الأساسي لحركة فتح، فإن الحركة هي "حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني" (النظام الأساسي، ١٩٦٨: ١٣)، وتتألف من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة تتكافأ فيها الحقوق والواجبات، وتتوزع المسؤوليات وفق أنظمة الحركة ولوائحها (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥).

رفضت حركة فتح أن يكون لها أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام الأفراد من جميع الأطياف الفكرية والسياسية للانضمام إليها، ولهؤلاء أن يحتفظوا بفكرهم، ولكن عليهم ترك انتماءاتهم التنظيمية السابقة، فقد أرادت حركة فتح أن تكون حاضنةً سياسية وإطاراً جبهوياً يستوعب جميع الشعب الفلسطيني (صالح، ٢٠٠٣: ٣٨٥).

– الديمقراطية داخل الحركات والأحزاب السياسية:

(Democracy Within Political Movements and Parties):

يقصد بالديمقراطية داخل الحزب السياسي هي توفر الديمقراطية في الممارسة الداخلية للأحزاب السياسية، حيث يمكن تلخيصها في مقولة معبرة للفقير النمساوي "كلسن" (Kelsen)، يقول فيها "الأحزاب عماد الديمقراطية والعداء لها عداء للديمقراطية نفسها"، ويكاد يكون مستحيلًا على أي حزب لا يمارس الديمقراطية داخله أن يمارسها في حال وصوله للحكم، أو أن يطالب بها في الدولة إذا كان في صفوف المعارضة، فالنضال من أجل دولة ديمقراطية يبدأ بالأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات لا تؤمن بها (أبو منديل، ٢٠١٦: ١٩-٢٢).

وهناك العديد من المؤشرات التي تؤثر في وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وقد ارتأت الدراسة أن تعبر عن أربعة مؤشرات رئيسية لقياس مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح؛ وهي: طبيعة العضوية، والبناء الهيكلي والتنظيمي لها، وعملية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار.

الدراسات السابقة:

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي استناد منها الباحث، والتي تُعدُّ مرشداً
مهماً للاستفادة منها في البحث في مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، لذا؛ حرص الباحث على
الاهتمام بالإطار النظري والبحث والتعمق في خلفية الموضوع، معتمداً على هذه الدراسات، حيث
راعى التنوع في الموضوع من حيث الأهداف، ومناهج البحث العلمي، والنتائج، واعتمد الباحث على
انتقاء بعض تلك الدراسات واستعراضها؛ كالاتي:

- أجرى عصام عدوان (١٩٩٨) دراسة بعنوان: "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨-
١٩٦٨"، هدفت إلى تسليط الضوء على الاجتماعات التحضيرية لمؤسسي حركة فتح وسيرتهم
الذاتية، والتعرف إلى أهداف فتح ووسائلها، وتمويلها، من خلال نظامها الداخلي، واعتمدت الدراسة
على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت الدراسة بعض النتائج، كان أهمها؛ بأنَّ
حركة فتح تمتلك تنظيمًا دقيقًا اعتمد السرية، والمركزية الديمقراطية، وامتلكت أجهزة تنظيمية، وقواعد
محددة، وعلى الرغم من دقة التنظيم، إلا أنَّ هناك أزمات كثيرة داخل الحركة.

- قام سامر إرشيد (٢٠٠٧) بعمل دراسة بعنوان: "تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة
فتح والسلطة الفلسطينية"، وهدفت الدراسة توضيح التحولات التي أصابت حركة فتح منذ توقيع
اتفاقية أوسلو، وضعف حركة فتح بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وصعود حركة حماس إلى
سدة الحكم بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، واستندت الدراسة إلى المنهج
التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ كلاً من اتفاقية أوسلو والانتفاضة
الثانية قد أثرتا بشكل سلبي وكبير على الحركة وعلى البناء التنظيمي لها، فقد اندمجت حركة فتح
منذ توليها تأسيس السلطة الوطنية في مؤسساتها؛ مما أدى إلى تعطل عمل مؤسسات الحركة بشكل
شبه كامل، واندماج أعضائها في وظائف السلطة الوطنية.

- هدفت دراسة محمد أحمد (٢٠٠٧) التي بعنوان: "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على
التممية السياسية في فلسطين ١٩٩٣-٢٠٠٦"، إلى التطرق إلى إشكالية عدم وجود أيديولوجية لدى
الحركة، وتسليط الضوء على الأزمات التي تعيشها الحركة والمتمثلة في أزمة البرنامج والنخبة،
ومشكلة التوفيق بين كونها حركة تحرير وطني وحزب السلطة الحاكم، واستخدمت الدراسة المنهج
التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، هي: أنَّ عدم
امتلاك حركة فتح لأيديولوجية واضحة أدى إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

تحقيق الحركة لأهدافها التي تبنتها، وبأنّ الحركة تعاني من حالة من عدم التوازن، وأنّ هذه الحالة إذا لم يتم معالجتها فإنّ الحركة ستعاني مستقبلاً.

- سعت دراسة " (2012) Peter Krause إلى معرفة التحديات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، ممثلةً في الانقسامات الداخلية بين تلك التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية حول الاستراتيجية الوطنية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها؛ هو تعدد الاستراتيجيات في الساحة الفلسطينية بين استراتيجية تتبنى منهج المفاوضات وتقودها حركة فتح مع بعض الفصائل، وأخرى ترفض المفاوضات وتتبنى الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية.

- أجرى أيوب تلي (٢٠١٤) دراسة بعنوان: "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨-١٩٧٤"، هدفت إلى التعرف إلى ظروف نشأة حركة فتح، وتتبع الهيئات السياسية للحركة، وأسس فكرها السياسي، والدور الذي لعبته الحركة عند قيادتها للمنظمة، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة بنتائج عدة، كان أهمها؛ أنّ حركة فتح ومنذ تأسيسها تبنت قضية بعث الكيان الفلسطيني المستقل، ووجوب السيطرة على المنظمة لتبدأ بها مرحلة النضال السياسي للقضية الفلسطينية، وأنه بعد نجاح الحركة في السيطرة على مقاليد المنظمة تمكّنت من تخليصها من هيمنة الدول العربية.

- هدفت دراسة عمر ناصر (٢٠١٥) والتي بعنوان: "حركة فتح الإشكاليات والتحديات" التعرف إلى نشأة الحركة وتطورها وأهم أهدافها ومبادئها، والتحوّلات الفكرية والسياسية التي مرّت بها الحركة خلال مسيرتها الطويلة وحتى قيام السلطة الوطنية، وانعكاس ذلك على مبادئ وأهداف الحركة، وبروز العديد من الأزمات، واستندت الدراسة إلى المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج، أبرزها؛ أنّ عدم وجود أيديولوجيا لدى حركة فتح تحول من عامل قوة أكسب الحركة امتدادًا جماهيريًا إلى عامل تفكك وضعف، وبأنّ توقيع اتفاقية أوسلو، ومسيرة المفاوضات المتعثرة، أدت إلى وجود عدة أزمات تمثّلت في أزمة القيادة والبنية الفكرية، وأزمة الخطاب والبرنامج السياسي، وأزمة بناء الحركة التنظيمي.

التعقيب على الدراسات السابقة

- قدمت الدراسات السابقة معلومات قيمة، وأصبحت فيما بعد مرجعاً مهماً للباحثين، واعتمد الباحث على العديد منها في دراسته، حيث اتفقت بنتاؤها لحركة فتح، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي،

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
كما اتضح أنّ معظم تلك الدراسات قد اتفقت على أنّ حركة تمتلك تنظيم دقيق من الناحية النظرية،
إلاّ أنّه عملياً توجد أزمات كثيرة داخل الحركة، أهمها الديمقراطية داخل الحركة، والبناء التنظيمي
لها.

- اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في أنّها تناولت حركة فتح من جوانب
ومواضيع أخرى مختلفة عن الدراسة الحالية، وأيضاً مع اختلاف الفترة الزمنية، ولم يتم التركيز على
مستوى الديمقراطية داخل الحركة.

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة بأنّها جاءت مكملّة للجهود السابقة التي بذلت في موضوع
حركة فتح بشكل عام، ضمن حلقات البحث العلمي التراكمي، حيث ساعدتها في تحديد مشكلة
الدراسة الحالية وتحليلها، وتحديد أهداف الدراسة.

الفجوة البحثية ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- لم تتناول أي من الدراسات السابقة موضوع الدراسة الحالية وهو "مستوى الديمقراطية داخل حركة
فتح"، كما عالجت هذه الدراسة جوانب عديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، أملاً في إضافة مزيد
من الإثراء في موضوع الدراسة بحكم الفارق الزمني عن الدراسات السابقة من ناحية، والتركيز على
أربعة مؤشرات رئيسية، وهي: طبيعة العضوية داخل حركة فتح، والبناء الهيكلي والتنظيمي لحركة
فتح، وعملية توزيع السلطة والاختصاص، وعملية صنع القرار داخل حركة فتح، والتي يعتقد الباحث
بأنها مؤشرات قياس مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح، كما استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل
المضمون وهو ما لم تستخدمه أي من الدراسات السابقة، وأيضاً ركزت هذه الدراسة على التطبيق
النظري والعملية صنع القرار داخل الحركة، وهو ما لم يتم التركيز عليه في الدراسات السابقة.
المؤشر الأول: طبيعة العضوية داخل حركة فتح

يرى "سيجموند نيومان"، أنّ أي تجمع سياسي هو بالأساس تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في
المجتمع، يتنافس سعياً إلى الحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتقد
وجهات نظر مختلفة (Neumann, 1965: 395).

يتألف التنظيم من أشخاص قلّ عددهم أو أكثر، يعملون على تحقيق أهدافه، ويخضعون لتنظيمه،
ومن البداهة أنّ يكون هؤلاء الأشخاص من طبقات أو فئات مجتمعية معينة (خضير وآخرون،
٢٠١٠: ٥٥٣)، حيث يعتبر العضو في التنظيم كالحجر في البناء، فالعضو هو اللبنة الأولى الذي

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

لا يقام ولا يعلو التنظيم بدونه، وبالتالي فأعضاء التنظيم ضرورة عملية لتأييده وصونه والمحافظة على كيانه (الخطيب، ١٩٩٤: ١٧).

تؤمن حركة فتح بقدسية العضوية وحرية الإنسان، وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره، ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدرًا خطيرًا يهدد سير الحركة وأمنها (النظام الأساسي، ١٩٦٨: ١١).

إنَّ العضوية في حركة فتح تعني الالتزام بالحركة، والتفاعل معها، والتقيّد بتعليماتها، وتنفيذ أوامرها، كما تعني الاقتناع الواعي بخط الحركة، واستراتيجيتها، وطبيعتها، وأسلوبها (الجلسات الحركية، د/ت: ٦)، بما يضمن تعبئة الجماهير وإقناعها بخط الثورة والحركة (عدوان "أ"، ٢٠١٠: ١٦١)، فإرادة الارتباط عضوياً بحركة فتح يتم التعبير عنها ليس فقط بطلب أو قبول الانضمام لعضوية الحركة، وإنما بالإقبال بحماس على هذا الانضمام والعضوية، والاستعداد لتحمل جميع التبعات والتضحيات والمسؤوليات المترتبة عليه، بكل ما يمكن أن يعنيه ذلك من مشاق وأضرار ومخاطر وأعباء، والأداء للمهام التي ستوكل إليه (أبو غريبة، ١٩٨٥: ٨٥).

وقد نصّت المادة رقم (٧) من النظام الداخلي بأنَّ "العضوية في الحركة حق لكل فلسطيني أو عربي تتوفر فيه شروط العضوية ويؤمن بتحرير فلسطين، ويلتزم التزاماً تاماً بالنظام الداخلي للحركة وبرنامجه السياسي وبجميع لوائحها وقراراتها السياسية والتنظيمية" (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ١٢). يبدو واضحاً أنَّ حركة فتح تتعدى في عضويتها شروط المواطنة الفلسطينية؛ لتسمح بحركة فتح بانضمام أعضاء من الدول العربية في صفوفها، وكذلك من الشتات الفلسطيني. ويمكن تفسير ذلك؛ من خلال ما عبّرت عنه الحركة في أدبياتها بشعارها "فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي" (البرنامج السياسي، ٢٠٠٩: ١٠).

أما عن شروط العضوية في حركة فتح؛ أوضحت المادة رقم (٩) بأنَّ يشترط لقبول الأعضاء بأنَّ لا يقل عمر العضو عن ثمانية عشر عاماً. وأنَّ يتمتع بسمعة طيبة ووطنية صداقة، وأنَّ لا يكون قد ارتكب جريمة أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق، وأنَّ يحترم الشعب وتقاليده الأصيلة، ويعمل على خدمة الجماهير ويحافظ على مصالحها ويصون أمنها، وأنَّ يكون مستقلاً غير ملتمزم بعضوية تنظيم أو حزب آخر، وأنَّ يتمتع بحد مقبول من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية، وأنَّ يكون لديه الاستعداد الكافي للبدل والتضحية ونكران الذات، وأنَّ يُقسم "قسماً الإخلاص لفلسطين" (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ١٣-١٤).

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
وقسمت المادة رقم (٨) العضوية في الحركة إلى نوعين:

١. عضو عامل:

وهو العضو الذي اجتاز فترة التجربة المحددة للعضو النصير، وتثبت عضويته عاملاً في الحركة بموجب قرار من لجنة الإقليم أو بترشيح من الأطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية، وبموافقة مفوضية التعبئة والتنظيم، وأعضاء الحركة العسكريين المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة تمّ تأطيرهم في أطر تنظيمية خاصة وفقاً للائحة حركية خاصة تقّمها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري، وأعضاء منظمات الأشبال والزهرات والشبيبة أعضاء عاملين في الحركة بمجرد بلوغهم ثمانية عشر عاماً.

٢. عضو نصير:

وهو العضو المرشح للانضمام إلى صفوف الحركة، وتخضع عملية ترشيحه للشروط الآتية:

- أن تتم تركبته من قبل عضوين مَضَى على عضويتها العاملة في الحركة مدة لا تقل عن عام.
- أن يجتاز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر، يستوعب خلالها المنطلقات النظرية للحركة، ويؤدي بحماسة ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ١٢-١٣).
إنّ العضوية في حركة فتح تعدّ نواة الأطر التنظيمية، ولأنّ تطور الحياة التنظيمية في الحركة يستلزم باستمرار النظر في الأطر، وفي تكييفها لموافقة مستلزمات الواقع أو المستجدات بحيث تتيح الفرصة للاستفادة من جميع الأعضاء، واستمرار عضويتهم (أبو غربية، ١٩٩٩: ٢٩).

ويترتب على العضو في الحركة؛ أن يقوم بواجبات عدة، مثل: النضال الدائم لتحقيق مبادئ الحركة وأهدافها، وأن يعمل بجد ونشاط لنشر تلك المبادئ والأهداف، وأن يوسع قاعدة أنصار الحركة، واستقطاب الكفاءات القيادية من بين أفراد الشعب، وأن يعمل على توثيق علاقة الحركة مع الجماهير، والالتزام بالبرنامج السياسي، وتطبيق الخط السياسي للحركة، والحفاظ على وحدة الحركة الفكرية والتنظيمية، ورفض ومقاومة كل التكتلات، وكذلك ممارسة النقد والنقد الذاتي، ولعب دور فعال في الجلسات التنظيمية وفي العمل التنظيمي والجماهيري.

أما فيما يتعلق بحقوق العضوية؛ فقد حددت المادة رقم (١١) بأنّ للعضو الحقّ في ممارسة العديد من الحقوق، أهمها: أن يكون متساوياً مع جميع أعضاء الحركة في الحقوق والواجبات، وأن يتدرج في السلم التنظيمي وفق نصوص هذا النظام وعلى أساس الكفاءة والفعالية والإخلاص، وأن تتاح له الحرية الكاملة في النقد والاعتراض والاحتجاج والمناقشة والحوار والسؤال ضمن الجلسات التنظيمية

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

وحدها، وأنَّ ينتقد أي شخصية قيادية، أو يطلب محاسبتها ضمن التسلسل التنظيمي (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ١٤-١٥).

يجد الباحث -هنا- بأنَّ عملية اكتساب العضوية داخل حركة فتح مشروطة بالالتزام التام بالنظام الداخلي للحركة، وذلك باجتياز فترة تجريبية وإعداد مسبق، يستوعب خلالها الفرد ماهية حركة فتح، والمنطلقات الفكرية لها، وتأدية ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية.

وقد وضحت المادة رقم (١٣) استمرارية العضوية وانقطاعها وإنهائها، فتستمر العضوية في حركة فتح ما دام العضو مستمراً في ممارسة نشاطاته وقائماً بواجباته.

وتنقطع العضوية في الحركة إذا توقف العضو عن ممارسة نشاطاته ثلاثة أشهر متوالية دون إبداء سبب مقنع أو إذا طلب العضو التوقف عن العمل، كذلك تنقطع العضوية في حال توقف العضو عن تسديد اشتراكاته الشهرية ثلاثة أشهر متتالية ما دام قادراً على ذلك، كما وتنتهي العضوية في الحركة إذا اتخذ قرار بالفصل من اللجنة المختصة نتيجة مخالفات مسلكية أو سياسية أو تنظيمية تستوجب ذلك وتحددها الجهات المخولة بإنهاء العضوية بموجب نظام العقوبات في الحركة (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ١٧-١٨).

تتسم حركة فتح بأنها حركة سياسية شاملة ليس لديها أيديولوجية محددة، لذلك؛ فهي تتمتع بنوع من الهلامية، فهي تجمع تنظيمي جماهيري واسع، ورغم أنَّ هلامية التنظيم كانت مميّزة جعلت منها وعاءً لغالبية الشعب الفلسطيني؛ كونها تحمل مشروعاً تحريراً، إلا أنَّها كانت نقطة ضعف تحوّل دون فاعلية حركتها في غير أوقات الانتخابات، واللافت أنَّ أعداد الأعضاء غير النشيطين لدى فتح يفوق بكثير أعداد الأعضاء النشيطين (أبو منديل، ٢٠١٦: ٨٦).

المؤشر الثاني: البناء الهيكلي والتنظيمي لحركة فتح:

يُعرّف "الهيكل التنظيمي" بأنه: "ذلك الإطار الذي يوضح أدوار الأفراد في تحقيق الأهداف، وما يتمتع به كل فرد من سلطة اتخاذ القرار، والربط بين مختلف الأفراد لتعمل معاً وحدة متكاملة لتحقيق تلك أهداف" (بن داود، ٢٠٠٨: ٧٨)، كما ويُعرّف بأنه: "الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المهام، وتحديد الأدوار الرئيسية للعاملين، وتبيّن نظام تبادل المعلومات، وتحديد آليات التنسيق، وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة (القريوتي، ٢٠١٠: ٥٠).

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
يمثل البناء الهيكلي والتنظيمي للحركات في "الهياكل البنائية" التي يعتمد عليها التنظيم في إقرار سياساته وعقد مؤتمراته وتنفيذ برنامجه، وهذه الهياكل هي التي تحدد مدى قدرة التنظيم على أن يكون مؤسسة بالمعنى الحرفي للكلمة، وهي تعني -أيضاً- مرونة ونفاذ الهيكل التنظيمي له (الأبنية التنظيمية للأحزاب السياسية مصر نموذجاً، ٢٠١٣)، حيث تضم الهيكلية عادةً -على تنوعها- لجاناً أو فروعاً على المستويين المحلي والوطني (مجموعة من الباحثين، د / ت: ٥).
كما وتحدد الهيكلية العلاقات بين الأعضاء والهيئات العليا، وكيفية اختيار القادة، وكيفية صياغة البرامج والتوجهات السياسية (مشورب، ١٩٩٨: ٢٠٨)، فهذا الترتيب يكفل الفاعلية والاستمرارية، بشرط تبني القيادة السياسية الفاعلة المشروع الديمقراطي، بما ينسجم مع مصالحها وامتيازاتها (Sunny and Schmitter, 2001 :61-62).

وبالنظر إلى حركة فتح؛ يعتمد البناء التنظيمي لها على الأعضاء كأفراد، والذين يشكلون لبنات الهرم التنظيمي، ويتساوى جميع أعضاء الحركة أمام النظام، وأمام القانون الثوري، وهم وإن اختلفت مراتبهم التنظيمية ومسؤولياتهم، فإنهم يحاسبون على أساس واحد إيجابياً أو سلبياً، ولهذا، فإن على العضو أن يعمق الشعور بالتساوي مع الآخرين من الأعضاء (المسلكية الثورية، د/ت: ٣٧).
تعاملت حركة فتح مع البناء الهيكلي والتنظيمي لها وفق شروط علمية واقعية فرضتها ضرورات البنية التنظيمية، ووضعت الأسس لذلك البناء، حيث يتكون هذا البناء من: الأطر القاعدية للحركة، ولجنة المنطقة، ولجنة الإقليم، والمؤتمر العام، والمجلس الثوري، واللجنة المركزية؛ وذلك كما ورد في النظام الداخلي للحركة.

أولاً: الأطر القاعدية:

تتكون الأطر القاعدية في أقاليم الوطن من: الخلية؛ والتي تتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء بمن فيهم أمين السر، والجناح؛ الذي يتكون من خمس خلايا، والشعبة؛ وهي تتكون من خمس أجنحة. وتمثل الشعبة موقعاً أو قرية أو مخيماً أو ناحية من مدينة جغرافياً، ويكون عضو قيادة المنطقة المكلف باللجنة التنظيمية هو المسؤول عن هذه الشعب داخل المنطقة، وتتكون كل شعبة من (٢٣١) عضواً، يختارون من بينهم سبعة أعضاء لقيادة الشعبة (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٠).

ثانياً: لجنة المنطقة:

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

يطلق اسم منطقة على الإطار الذي يتكون من عشر شعب تنظيمية على الأقل داخل الوطن، وخمس شعب تنظيمية على الأقل خارج الوطن، وثلاث شعب تنظيمية على الأقل في الأقاليم الطلابية، ويتشكل مؤتمر المنطقة من أعضاء لجنة المنطقة، وأعضاء لجان الشعب، والأعضاء السابقين في لجنة المنطقة أثناء المؤتمر السابق، وبما لا يزيد عن (١٠%) من الكفاءات الفاعلة ترشحه المنطقة وتقرها لجنة الإقليم إن رأت ضرورة لذلك.

ويمارس مؤتمر المنطقة بعض الصلاحيات، أهمها: مناقشة تقارير لجنة المنطقة وقراراتها وأعمالها ومحاسبة أعضائها، وانتخاب العدد المطلوب للجنة المنطقة من (٥ - ٩) أعضاء من بينهم امرأة على الأقل من أعضاء مؤتمر المنطقة داخل الوطن، ومن (٥ - ٧) أعضاء خارج الوطن بطريقة الاقتراع السري المباشر على أن لا تقل عضويته العاملة في الحركة عن سبع سنوات داخل الوطن وفي الساحات الرئيسية (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٠-٥٢).

ثالثاً: لجنة الإقليم:

يطلق اسم الإقليم على أي فرع من فروع الحركة التنظيمي ضمن حدود المحافظة داخل الوطن، أو دولة ما خارج الوطن، ويقصد به جغرافياً في الوطن، محافظة أو جهة منها، وتنظيمياً يتشكل من لجنة تتبعها لجان تكون مسؤولة عن جميع النشاطات في الإقليم، وتعدّ لجنة الإقليم أعلى قيادة لحركة فتح في نطاق إقليمها، ولها مطلق الصلاحيات في إدارة الإقليم، وتقوم برفع تقاريرها إلى مفوضية التعبئة والتنظيم التابعة للجنة المركزية للحركة، وهي تعقد اجتماعاتها كل أسبوعين على الأقل (عدوان "ب"، ٢٠١٠: ٤٤)، ويضم الإقليم داخل الوطن عشر مناطق تنظيمية مستوفية للشروط التنظيمية فأكثر، كما يضم الإقليم خارج الوطن ثلاث مناطق أو أكثر، بحيث تكون مستوفية للشروط التنظيمية، ويتشكل الإقليم في الحركة من مناطق تنظيمية تتفرع بتسلسل هرمي إلى خلايا وأجنحة وشعب (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٤١).

تتشكل لجنة الإقليم من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن سبعة أعضاء في الإقليم خارج الوطن، ومن عدد لا يقل عن (٩) أعضاء ولا يزيد عن (١٥) عضواً في الإقليم داخل محافظات الوطن وفي الساحات الخارجية (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٤٥).

أما عن مؤتمر الإقليم، فإنه يتشكل من أعضاء لجنة الإقليم، وأعضاء لجان المناطق التابعة للإقليم، وعضو واحد في كل منظمة شعبية في الإقليم لها مكتب حركي ويختاره المكتب المختص،

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
والأعضاء السابقون في لجنة الإقليم أثناء المؤتمر السابق، وينعقد مؤتمر الإقليم كل عامين، أو
يمكن دعوة مؤتمر الإقليم للانعقاد في اجتماعات طارئة، أو يمكن أن ينعقد بقرار من لجنة الإقليم.

رابعًا: المؤتمر العام:

يعتبر المؤتمر العام أول الأجهزة القيادية في حركة فتح، وأهمها، فهو أعلى سلطة قيادية في الحركة
في حال انعقاده، ومن المفترض أن ينعقد كل ثلاث سنوات بدعوة من اللجنة المركزية، أو نصف
أعضاء المجلس الثوري (عدوان "ب"، ٢٠١٠: ٥٠)، إلا أنه لا يجتمع بشكل منتظم لأسباب داخلية
 وخارجية (عسيلة وآخرون، ٢٠٠٥: ٢٧).

ويتشكل المؤتمر العام من أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وأعضاء المجلس الاستشاري
للحركة، وممثلي الأقاليم المنتخبين في مؤتمرات الأقاليم، وأعضاء الحركة العسكريون حسب اللائحة
الخاصة بمؤتمر الحركة، وعدد من كوادر الحركة، العاملين في المنظمات الشعبية والمهنية،
والهيئات القيادية للأجهزة الحركية (المفوضيات)، وينعقد المؤتمر في دورة انعقاده عادة مرة كل
خمس سنوات بدعوة من اللجنة المركزية للحركة (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٠-٢٢).

خامسًا: المجلس الثوري:

يتمتع المجلس الثوري في حال انعقاده بسلطة أعلى من سلطة اللجنة المركزية (عسيلة وآخرون،
٢٠٠٥: ٢٧)، ويتشكل المجلس الثوري لحركة فتح من أعضاء اللجنة المركزية، بالإضافة إلى
ثمانين عضوًا ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه، ومن كفاءات حركية مدنية وعسكرية تختارهم
اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها بما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضوًا، ومصادقة المجلس
الثوري، ومن عشرين عضوًا بحد أقصى تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها ومصادقة
المجلس الثوري من أسرى الحركة لدى الاحتلال الإسرائيلي يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من
حضور الاجتماعات (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٣).

حددت المادة رقم (١٩) من النظام الداخلي شروط العضوية في المجلس الثوري بأن: "يشترط في
المرشح لعضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة خمسة عشر
عامًا دون انقطاع، وأن لا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم"، ولا يجوز أن يكون أعضاء
المجلس الثوري من أعضاء اللجنة المركزية (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٣-٢٤).

نصت المادة رقم (٢٠) بأن المجلس الثوري هو أعلى سلطة في الحركة حال انعقاده بين دورتي
المؤتمر العام، وحددت مهامه واختصاصاته بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحركة، ومراقبة

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم عبر لجنتي الرقابة الحركية، وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، ومراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية، ومناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية للحركة المتخذة بين دورتي انعقاد المجلس واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، تفسير نصوص النظام الداخلي واللوائح الحركية إذا حصل خلاف على تفسيرها، وانتخاب كل من رئيسي لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، ورئيس المحكمة الحركية، وانتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية وأعضاء لجنة الرقابة الحركية، وحماية العضوية بالاقتراع السري في أول دورة لانعقاد المجلس، ومناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٤-٢٥).

أما عن عدد أعضاء المجلس الثوري -وحسب اطلاع الباحث في مؤتمرات الحركة-، فهو لا يوجد له عدد ثابت، إلا أنه لا يقل عن (١٠٠) عضوًا، ولا يزيد عن (١٣٠) عضوًا، ففي المؤتمر العام السابع لحركة فتح، الذي انعقد في مدينة رام الله في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦م، كان عدد الذين تمّ انتخابهم لعضوية مقاعد المجلس الثوري والبالغ عددها (٨٠) مقعدًا من أصل (٤٣٦) مرشحًا، فيما تمّ تعيين عشرين عضوًا من قبل رئيس الحركة، وتمّ المصادقة على تعيينهم من قبل اللجنة المركزية المنتخبة (تعيين غنيم وفاروق القدومي والزعنون، ٢٠١٦).

سادسًا: اللجنة المركزية:

تُعدُّ اللجنة المركزية لحركة فتح هي القيادة المركزية للحركة، التي ينتخب المؤتمر العام أغلب أعضائها، ويتوزع على أعضاء اللجنة المركزية المسؤوليات السياسية، والتنظيمية، والإعلامية، والمالية، والأمنية، والاجتماعية، والعلاقات الخارجية، وشؤون الأرض المحتلة، وغيرها (أبو كريم، ٢٠١٧: ٤٦).

تكوّنت اللجنة المركزية لحركة فتح مع نشوء الحركة، وتطورت مع تطور وتعمق تفاعلها الثوري، وهي اللجنة التي تتولى قيادة الحركة، وقيادة فعاليتها، وتدير تنفيذ مهماتها المختلفة (أبو غربية، ١٩٩٩: ٢١)، حيث تتمثل برئيس الحركة، ونائب الرئيس، وأمين سر اللجنة المركزية، ونائب أمين اللجنة المركزية، وباقي أعضاء اللجنة المركزية، وتُعدُّ اللجنة المركزية هي الأداة التنفيذية للمؤتمر العام، ولها كل الصلاحيات التي تمكّنها من إدارة الحركة، وهي التي تقرر الدعوة لانعقاد المؤتمر العام (عدوان "ب"، ٢٠١٠: ٥٥).

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
أما عن شروط العضوية في اللجنة المركزية فقد حددت المادة رقم (٣٩) من النظام الداخلي بأن
"يشترط في العضو المرشح للجنة المركزية أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة
عشرون عامًا على الأقل دون انقطاع، وبشروط حصول المرشح على (٢٥%) من عدد أصوات
المقترعين" (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٢).

مما سبق؛ يتبين للدراسة طبيعة الهيكل التنظيمي (الهرم البنائي) لحركة فتح من الناحية النظرية بأنها
ذات هيكلية تنظيمية طويلة من الناحية الرأسية، حيث تتكون من مجموعة من الوحدات التنظيمية
التي ترتبط فيما بينها بعلاقات محددة، وصولاً إلى المستويات العليا في الحركة.
إلا أنه ومن الناحية العملية، وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، واندماج الحركة بها، خلقت
حالة من التماهي بينهما، وفقدت الحركة هويتها كحركة تحرر وطني في ظل تحولها الكبير من
خيار الكفاح المسلح المتمسك بالسرية والانضباط والتراتبية التنظيمية، إلى خيار التسوية السلمية، وبناء
مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما انعكس بشكل كبير على بنائها التنظيمي، وخلق حالة من
الترهل داخل قواعد الحركة، وصراع نفوذ ومركز قوى داخل أطرها القيادية، وكذلك التقرد بالرأي
وصنع القرارات دون الرجوع للهيئات والأطر القاعدية للحركة (ناصر، ٢٠١٥، ص ١٤٠).

المؤشر الثالث: توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح:

لكل تنظيم سياسي نظام أساسي أو لائحة داخلية أو نظام داخلي، أيًا كانت التسمية؛ وهو بمثابة
الحامل الأساسي للهيكل التنظيمي، والمقصود بذلك: "وثيقة محددة توضح توزيع الاختصاصات بين
المستويات التنظيمية المختلفة، والعلاقة فيما بينها" (طایل، ٢٠١٤: ١٤٤)، حيث تتضمن كل
جماعة سياسية طبقة حاكمة، وأخرى محكومة، ويكون هناك تنظيم للعلاقات فيما بينهما، وإذا كان
الواقع يفرق بين الطبقة القيادية والقاعدة، فإن القانون أو (النظام الأساسي) يربط بينهما بحيث يخلق
نوعاً من التضامن بين العضو الذي يقوم بوضع القاعدة، والفرد الذي يتحدد نشاطه بتلك القاعدة
(ربيع، ١٩٧٥: ١٧٣-١٧٥)، ومعنى ذلك أن هذا المؤشر يتعامل مع قضية التوزيع الهرمي للسلطة
والاختصاص، وفقاً لما هو وارد في الهيكل التنظيمي الرسمي، والذي يتحدد في نظامه الأساسي أو
لائحته التي يفترض أنها تتجه من أسفل إلى أعلى (عبد المجيد، ٢٠٠٨: ١٦٩).

تؤمن حركة فتح بأن القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة، وأن المقصود بالعمل
التنظيمي داخل حركة فتح، هو العمل في جميع مستويات حركة فتح؛ المستوى التنظيمي الأعلى
(اللجنة المركزية والمجلس الثوري)، والمستوى التنظيمي الوسيط (المؤتمر العام، وقيادات الأقاليم، ثم

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

(المناطق)، والمستوى القاعدي (الشعبة، والجناح، والخلية)، حيث تتاط المهام التنظيمية الأساسية الثابتة من الناحية التنفيذية بكل من لجان الأقاليم ولجان المناطق، أو مَنْ يقوم مقامهما، ومن ناحية المتابعة والتنسيق مع الأجهزة المركزية المختصة بمكتب التعبئة والتنظيم التابع للجنة المركزية مباشرة.

إنَّ المقصود بالمهام التنظيمية، هي تلك المهام التي من شأنها تنفيذ البرامج الحركية، عبر العمل في جميع مستويات الحركة، بدءًا من الأطر القاعدية في الحركة، ووصولًا إلى عمل واختصاصات قيادة حركة فتح، لذلك؛ سيتم تناول توزيع السلطة والاختصاص داخل حركة فتح، لجميع مستويات الحركة من الأطر القاعدية وحتى قيادة حركة فتح؛ وذلك من خلال المواد المنصوصة في النظام الداخلي.

أولاً: الأطر القاعدية في الحركة:

تتمحور واجبات واختصاصات الأطر القاعدية في تربية أعضائها تربية ثورية، وتعميق التزامهم وانضباطهم، وتطوير ثقافتهم ووعيهم وخبراتهم، وزيادة فعاليتهم وفق البرامج التي تعدها مفوضية التعبئة والتنظيم، والقيام بالمهام الموكلة إليها، والعمل من أجل تحقيق أهداف الحركة وتجسيد مبادئها، واكتساب ثقة واحترام الجماهير، ووضع تقارير دورية لنشاطات الأعضاء ترفع في كل لجنة إلى اللجنة الأعلى (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٧).

فالأطر القاعدية، لها تشكيلاتها التنظيمية القاعدية والهرمية التفصيلية، وتتمحور نشاطاتها التنظيمية في التعبئة وتنفيذ قرارات الهيئات العليا، ووضع البرامج السنوية على مستوى اختصاصها وتواجدها، وإجراء الانتخابات المتعلقة بتجديد هياكلها، وذلك بالرجوع إلى المستويات التنظيمية الوسطى، التي بدورها ترجع إلى المستويات العليا، وفقاً للمواد المنصوص عليها في النظام الداخلي. ويحق للجنة المنطقة أن تُحدث أي تغيير تقتضيه الضرورة التنظيمية في لجان الأجنحة أو الخلايا، أما أمناء سر الشعب التنظيمية فتعينهم لجنة الإقليم، بترشيح من لجنة المنطقة، حيث جعل النظام الداخلي للجنة المنطقة حق الترشيح، بينما ترك حق التعيين للجنة الإقليم (أبو غربية، ١٩٩٩: ١٤٨-١٤٩).

ثانياً: لجنة المنطقة:

نصّت المادة رقم (٨٧) من النظام الداخلي "اختصاصات لجنة المنطقة" باعتبارها القيادة التنفيذية في المنطقة التنظيمية، وهذه الصلاحيات ماثلة لصلاحيات لجنة الإقليم في حدود المنطقة (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٤)، وتقوم لجنة الإقليم باختيار أمين سر لجنة المنطقة من بين الأعضاء

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
المنتخبين وبمصادقة مفوضية التعبئة والتنظيم (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٢)، وتكون مهامه في
المنطقة، نفس مهام أمين سر الإقليم بالنسبة للإقليم، كما أنَّ لجنة المنطقة هي التي تُعيِّن أمناء
السّر للخلايا والحلقات والأجنحة، أما أمناء سر الشعب فتعينهم لجنة الإقليم بترشيح من لجنة
المنطقة (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٥٤-٥٥).

ثالثاً: لجنة الإقليم:

تمارس لجنة الإقليم اختصاصاتها باعتبارها القيادة الميدانية في الإقليم، حيث تقوم بتنفيذ قرارات
الأطر القيادية الأعلى، والإشراف على جميع المؤسسات والأجهزة الحركية التابعة للإقليم، ووضع
الخطط المناسبة لقيادة جميع النشاطات في الإقليم، وقيادة شؤون الحركة اليومية في الإقليم، والعمل
على سلامة الحركة وتماسكها وتنسيق العمل بين مختلف المناطق التنظيمية، وإعداد الخارطة
التنظيمية للأعضاء، وإبلاغ مفوضية التعبئة والتنظيم بأي تطورات عليها مرة كل ستة أشهر (النظام
الداخلي، ٢٠٠٩: ٤٦-٤٧)، كما ويسمى أمين سر الإقليم بقرار من اللجنة المركزية من بين القائمة
المنتخبة من قبل مؤتمر الإقليم، بالتشاور مع لجنة الإقليم عبر مفوضية التعبئة والتنظيم.

ويمارس أمين سر الإقليم العديد من الاختصاصات، أهمها؛ دعوة لجنة الإقليم للانعقاد وترؤس
جلساتها، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائب أمين السر، ورفع التقارير الشهرية أو الفورية إلى
مفوضية التعبئة والتنظيم باسم لجنة الإقليم، والتوقيع على الكتب والقرارات وأوامر الصرف وفقاً للوائح
المالية (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٤٨)، وقد درجت اجتماعات مؤتمرات الأقاليم على مناقشة القضايا
العامّة ليس فقط في الحركة، بل -أيضاً- القضايا التي تتعلق بالأقاليم والمناطق التنظيمية (أبو
غريبة، ١٩٩٩: ١٤٨-١٤٩).

رابعاً: المؤتمر العام:

حددت المادة رقم (١٦) اختصاصات المؤتمر العام لحركة فتح، ونصّت على أنّ المؤتمر هو أعلى
سلطة في الحركة في حال انعقاده، ويمارس صلاحيات عدة، وهي: مناقشة تقارير اللجنة المركزية
وقرارها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية، وإقرار النظام الداخلي
وإجراء أيّ تعدي عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين، وإقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية
وغيرها، حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية، ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين،
وانتخاب العدد المطلوب للجنة المركزية للحركة وبالاقتراع السري، وانتخاب العدد المطلوب للمجلس
الثوري بالاقتراع السري (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢١-٢٢).

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

وتجد الدراسة بأن المؤتمر العام هو أعلى سلطة داخل الحركة في حال انعقاده، ويكتسب أهمية خاصة لاعتبارات عدة، وهي: أنه يعتبر أعلى سلطة تشريعية في الحركة، وبأنه ينتخب هيئاتها القيادية العليا، واللجنة المركزية، والمجلس الثوري، وأن الحركة تقر فيه برامجها السياسية والتنظيمية. ويتبين للدراسة بأن المؤتمر العام هو بمثابة برلمان الحركة، والذي يضم جميع كوادرات الحركة في جميع أماكن تواجدهم، ويتمتع بالعديد من الصلاحيات الواردة في النظام، أهمها؛ انتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وحجب الثقة عنهم، وانتخاب أعضاء المجلس الثوري، وإقرار النظام الداخلي وإجراء أي تعدي عليه، إلا أن الباحث يجد بأنه لا يتم عقد المؤتمر مرة كل خمس سنوات، كما هو وارد في نصوص النظام الداخلي، لانتخاب أعضاء لجنة مركزية جديدة، أو أعضاء مجلس ثوري جدد، أو مناقشة أو استجواب أحد أعضاء اللجنة المركزية للحركة، أو حجب الثقة عنه، بل إن هذا الأمر يرجع إلى قرار رئيس الحركة فقط، وهذا ما يعيب على حركة فتح في عدم التجديد؛ الأمر الذي وصل إلى ما بات يعزف في أوساط الحركة "بتدافع الأجيال".

خامسًا: المجلس الثوري:

نصت المادة رقم (٢٠) بأن المجلس الثوري هو أعلى سلطة في الحركة حال انعقاده بين دورتي المؤتمر العام، وحددت اختصاصاته، وهي: متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحركة، ومراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم عبر لجنتي الرقابة الحركية، وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، كما تقوم بمراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية، ومناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية، وتفسير نصوص النظام الداخلي واللوائح الحركية إذا حصل خلاف على تفسيرها، ومناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٤-٢٥).

ولتكامل عمل المجلس الثوري واللجنة المركزية للحركة يقوم بتشكيل عدد من اللجان متساوية مع مفوضيات اللجنة المركزية، وتتعاون وتتشارك فيما بينها؛ من أجل عملية صنع القرار الذي يصدر في موضوع من المواضيع التي تستدعي ذلك (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٢٨-٣٠). وحول مدى إلزامية القرارات التي يتخذها المجلس الثوري بالنسبة لباقي الأطر التنظيمية داخل الحركة، حيث أن هذه القرارات ملزمة بالمطلق، فهي قرارات ملزمة للجنة المركزية، وملزمة أيضًا لكل الأطر الحركية في جميع الأقاليم.

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢ وفي إطار ما سبق؛ يتبين للباحث بأن المجلس الثوري يُعدُّ بمثابة برلمان الحركة، وهيئة قيادية وسيطة بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتمتع المجلس الثوري في حال انعقاده بأعلى سلطة في الحركة، ومن أهم اختصاصاته؛ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام، ومراقبة عمل الأجهزة الحركية، وتفسير نصوص النظام الداخلي، واللوائح الحركية إذا حصل خلاف في تفسيرها.

سادسًا: اللجنة المركزية:

تُعدُّ اللجنة المركزية بمثابة المؤسسة القيادية للحركة في غياب المؤتمر العام، الذي يُعدُّ أعلى سلطة بالحركة (ياسين وآخرون، ٢٠٠٥: ٢٧)، حيث تمارس اللجنة المركزية صلاحيتها باعتبارها القيادة التنفيذية للحركة (النظام الأساسي، ١٩٨٩: ١٣)، وقد حددت المادة رقم (٥٤) اختصاصات اللجنة المركزية لحركة فتح، ونصّت على أنّ اللجنة المركزية تمارس صلاحياتها باعتبارها القيادة التنفيذية للمؤتمر العام، وأهم هذه الصلاحيات هي: قيادة العمل اليومي، وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية، وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات، وتنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي يضعها، وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام، والاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط وتطبيق النظام الأساسي واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الداخلي (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٧-٣٩).

يتبين للباحث بأنّ اللجنة المركزية لحركة فتح المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيرًا ونفوذًا في داخل الحركة على المستوى السياسي والتنظيمي، فمعظم مراكز القوى نشأت وتكوّنت داخل اللجنة المركزية؛ نظرًا لحجم التأثير والنفوذ المالي والتنظيمي والسياسي الذي يتمتع به عضو هذه اللجنة.

سابعًا: قيادة حركة فتح:

حددت المادة رقم (٤١) اختصاص ومهام رئيس الحركة بأنّ يتولى رئيس الحركة عددًا من المهام، وهي: رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية للحركة، وإدارة جلساتها وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية للجنة المركزية، والمصادقة مع أمين سر اللجنة المركزية على محاضر اجتماعات اللجنة المركزية، ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية بجانب أمين السر (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٢).

وقد حدد النظام الداخلي اختصاص ومهام نائب رئيس الحركة، فقد نصّت المادة رقم (٤٢)، بأنّ يتولى نائب الرئيس عددًا من المهام، وهي تولي نائب الرئيس مهام رئيس الحركة في حالة غيابه، وإصدار تعميم داخلي حول المواضيع والقضايا التي تمت مناقشتها، وتوزيعها على الحركة من خلال

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

هيئة التعبئة والتنظيم، ورئاسة هيئة التعبئة والتنظيم والإشراف على عمل المفوضيات الأخرى (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٣).

أما عن اختصاص ومهام أمين السر، فإنه وبحسب المادة رقم (٤٣) يتولى دعوة اللجنة المركزية للانعقاد بعد التنسيق مع رئيس الحركة، وإعداد جدول أعمال الاجتماع بالتشاور مع أعضاء اللجنة المركزية، وتدوين وحفظ وتنظيم محاضر الجلسات وجميع الوسائل المتعلقة باللجنة المركزية، وقد أقرت المادة (٤٤) بخصوص اختصاص ومسؤوليات نائب أمين السر بأن "يتولى مهام أمين السر في حال غيابه" (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٣).

تجد الدراسة بأن مهمة أمانة السر في جميع المستويات الحركية التي ذكرت هي التنسيق بين المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات الدورية، وعلى أساس ذلك؛ فإنّ صلاحيات أمين سر لجنة الإقليم أو لجنة المنطقة، أو لجنة الشعبة في الحركة، تشمل بصورة أساسية على صلاحية الدعوة لاجتماعات الإطار المعني، وترأسها، وتقوم بإدارة هذه الاجتماعات، وما يتبع ذلك من تنظيم الجلسة الحركية حسب الأصول، والاحتفاظ بمحاضر الجلسات والوثائق، وتوقيع القرارات المتخذة بشكل عام، وتشكيل حلقة الوصل مع الأطر الأعلى، ومتابعة تنفيذ المهام المختلفة في الفترات بين الاجتماعات. وتعدّ هذه المهام هي أداة ضبط وتوجيه وتفعيل العمل التنظيمي، بحيث يؤدي إلى أحسن تنفيذ للخطط؛ من أجل تحقيق أكبر مردود (وثيقة المهام الحركية الثابتة، ب / ت: ٣-٦).

يلاحظ الباحث التسلسل الهرمي في ممارسة تخصصات وصلاحيات كل مستوى من المستويات، والذي يدل على التنظيم الدقيق داخل حركة فتح، حيث حدد النظام الداخلي الصلاحيات والمهام التنظيمية لكل مستوى من مستويات الحركة، بدءًا من الأطر القاعدية، وحتى قيادة الحركة، ورئيس حركة فتح الذي يتحكم بعملية صنع القرار داخل الحركة.

المؤشر الرابع: عملية صنع القرار داخل حركة فتح:

إنّ عملية صنع القرار في الحركات السياسية ذات الطابع الديمقراطي تتم عبر المشاركة السياسية، التي تعدّ ركيزة من ركائز الديمقراطية داخلها، وبأنّ عملية صنع القرار تتركز على عنصرين مترابطين يكمل كلّ منهما الآخر، العنصر الأول: هو الاتفاق الجماعي في الرأي، وهو أساس اتخاذ القرار، والعنصر الثاني: هو المشاركة في عملية صنع القرار، بحيث لا تكون هذه العملية أفقية فقط؛ أي: بين أناس من مستوى أو مركز واحد، بل رأسية (عمودية) -أيضًا- بين مختلف المستويات التنظيمية. ويتحدد شرط المشاركة على أساس وجود سلطة هرمية، ويتبع ذلك

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
ضرورة توفر ثقافة المشاركة لتكريس هذا المبدأ (دايموند، ١٩٩٤: ٢٢-٢٣)، وتُعرّف عملية صنع
القرار على أنّها: "عملية تفاعلية بين جميع المشاركين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار
السياسة الملائمة لتحقيق الأهداف" (محمد، ١٩٧٢: ٢٧٦).

وتتبعاً لعملية صنع القرار مكانة بارزة في تحديد نمط الممارسة الداخلية للحركات والتنظيمات
السياسية؛ نظراً لأنها تمكننا من التعرف إلى مدى انفراد المستوى القيادي لتلك الحركات، أو فئة
قليلة داخلها، أو الرئيس على عملية اتخاذ القرارات، ومدى مشاركة الأعضاء ودورهم في هذه
العملية، وهو ما يسمح بفهم واضح لطبيعة الممارسات الداخلية.

وفي إطار دراسة مؤشر صنع القرار في حركة فتح سيتم مناقشة مدى مساهمة البنى الداخلية في
حركة فتح في عملية صنع القرار، حيث سيتناول هذا المؤشر الإطار النظري لعملية صنع القرار
لحركة فتح، ثم تحليل أساليب عملية صنع القرار داخل الحركة على أرض الواقع.

أولاً: الإطار النظري لعملية صنع القرار داخل حركة فتح:

إنّ لعملية صنع القرار أصولاً في العمل التنظيمي لحركة فتح، وتتوقف هذه الأصول على نوعية
القرار ومستواه، فثمة قرارات لا يمكن اتخاذها إلا من قبل الأطر المركزية، وخاصة حيال القرار
السياسي، وبعضها يتم اتخاذها من المؤتمر العام للحركة، ويمكن للنظام أن يعطي بعض الهوامش
المحدودة أو المرنة للأطر لباقي المستويات والأطر والأفراد في الحركة لاتخاذ القرار، وليس فقط
تنفيذها، ولكن هذه الهوامش يتوقف - وكما تمّ ذكره - على مستوى ونوعية القرار (أبو غربية،
١٩٩٩: ٣٤٧-٣٥٠).

وقد حددت الأنظمة الداخلية لحركة فتح على أنّها حركة وطنية وثورية، وبأنّها التنظيم الثوري القائد،
وأنّ الحركة تتألف من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات (كيالي،
٢٠١٦: ٦١)، حيث ورد في ديباجة النظام الأساسي لحركة فتح، أنّ القيادة الجماعية هي الأسلوب
الوحيد للقيادة في الحركة، وهذا يعني:

- أنّ الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في جميع المستويات التنظيمية.
- أنّ المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم
والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة.
- أنّ النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة، ولا تعتبر العقوبة مطلوبة
لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء.

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

- إنَّ خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الأدنى للمراتب الأعلى أساسٌ في تحقيق الانضباط، وتحقيق وجود التنظيم الموحد التصور والفكر والممارسة (النظام الأساسي، ١٩٦٨: ١٠-١١).

والمركزية الديمقراطية تعني: "مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة، لا مركزية التنفيذ، وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات ضمن الأطر التنظيمية، وتحقيق المركزية الديمقراطية من خلال انتخاب الهيئات القيادية، وممارسة القيادة الجماعية، وتقيد رأي الأقلية برأي الأكثرية، ولا يكفي أن تكون القيادة جماعية حتى تكون منظمة، بل لا تكون جماعية حقيقية إلا بالتنظيم، والتنظيم يعني قيادة مسؤولة وكوادر ملتزمة، ونظاماً أساسياً ينظم العلاقات بين أعضاء التنظيم، ويحدد المسؤوليات والواجبات، ويضع الخطط، ويستثمر الإمكانيات والوسائل لتحقيق الأهداف والغايات" (قضايا فكرية، د/ت: ١٠٤).

حيث يقصد بمبدأ المركزية الديمقراطية من الناحية النظرية: "الجمع بين المركزية والديمقراطية في أن واحد؛ أي: تأمين تطبيق القرار الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشات مفتوحة على كل المستويات بطريقة صارمة لكن بموافقة القاعدة" (عبد المجيد، ٢٠٠٨: ٥١).

وبالإضافة لخضوع الأقلية للأكثرية، يجب خضوع القيادات للمؤتمرات، فمن أصول العملية الديمقراطية لحركة فتح أن يتم اتخاذ القرار بالأغلبية، وذلك بأن تجري عملية التصويت داخل الأطر المعنية حول القضايا والمسائل المطروحة، والتي قد تتباين من حولها الآراء، وأن يؤخذ بناءً على التصويت بالرأي الذي يحظى بموافقة الأغلبية، وأن تلتزم الأقلية به وبتنفيذه، -وأيضاً- فإن من أصول العملية الديمقراطية أن تكون سلطة المؤتمرات فوق سلطة القيادات، وبالتالي أن تخضع هذه القيادات لها، سواءً من حيث واجب تطبيق كل ما تقرره هذه المؤتمرات، أو من حيث حق المؤتمرات في الحسم والبت في كل القضايا، أو من حيث حقها في محاسبة هذه القيادات (أبو غربية، ١٩٨٥: ٧٩).

ويشير القيادي في حركة فتح "بكر أبو بكر" إلى ما سبق توضيحه؛ بأنَّ المركزية الديمقراطية في حركة فتح هي الأسلوب الذي يحدد موقع قوة اتخاذ القرار في الحركة، حيث حاولت حركة فتح خلق نوع من التوازن بين المركزية واللامركزية في سياق مفهوم المركزية الديمقراطية الذي ارتبط فيها بشعار "ديمقراطية الرأي ودكتاتورية التنفيذ"، ولتوضيح أكثر، وباعتبار هذا المبدأ يشكل طبيعة الحياة التنظيمية في الحركة وفي التنظيمات السياسية وخاصة الثورية، التي تعتمد على المركزية

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
الديمقراطية كمبدأ أساسي للإدارة العلمية للتنظيم بما يعني تكامل مفهومي الديمقراطية والمركزية،
ففي حين تعني الديمقراطية ضمن المركزية الديمقراطية:

- القيادة الجماعية من خلال هيئة قيادية على رأس موقع العمل التنظيمي.
- انتخاب جميع الهيئات القيادية في التنظيم من أسفل إلى أعلى.
- المحاسبة الدورية للأجهزة التنظيمية، والقيادات.
- الضبط والالتزام التنظيمي الواعي.
- خضوع الأقلية لرأي الأكثرية.
- الالتزام بقرارات الهيئات العليا من قبل الهيئات الدنيا (الأقل مرتبة).
- حرية الرأي ضمن الأطر، والإبداع والمبادرة، وممارسة النقد.
- كما ويكمن جوهر المركزية في:
- وحدة مركزية كاملة ممثلة في هيئة القيادة.
- وحدة تكامل العمل لدى جميع أعضاء التنظيم.
- حق المركز في الإشراف والمحاسبة والمتابعة والتقييم.
- امتثال الأعضاء لأمس الانضباط والالتزام (أبو بكر، ٢٠٠٩).

وهنا يشير الباحث إلى أن تبرير المركزية بإسنادها إلى الديمقراطية هي خاصية ملازمة لأية ثورة حقيقية وإن لم توصف بها، فلا تزال معظم الأحزاب السياسية في دول العالم النامي تعتمد "المركزية الديمقراطية" منهجاً وأسلوباً في إدارة نفسها من الداخل، رغم أن معظمها لا يكف عن ادعاء الديمقراطية. ومن هنا فإن "المشكين من نقص الديمقراطية" داخل هذه الحركات والتنظيمات، يتزايدون ويرون في مرتكزات المركزية الديمقراطية داخل التنظيم مجرد قواعد قانونية تسهل عملية الاستبداد من قبل القادة والمسؤولين (مبادئ وخبرات ثورية، ٢٠٠٥، ص ٩).

ثانياً: التطبيق العملي لعملية صنع القرار في حركة فتح:

مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ داخل حركة فتح لا بُدَّ وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف الحركة، والتي تعبر عن محور التوجيه السياسي للحركة، لذلك؛ فإن ما سبق يعتبر سرداً نظرياً لعملية صنع القرار داخل الحركة، إلا أن الواقع والممارسة العملية تختلف عما هو مدرج ومكتوب، وعليه ستتطرق الدراسة إلى الدور العملي رئيس الحركة في عملية صنع القرار، وكذلك دور المستويات القيادية، ودور المستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار.

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

١. دور رئيس حركة فتح في عملية صنع القرار

ينصُّ النظام الداخلي لحركة فتح - وكما تمَّ ذكره سابقًا - على أنَّ رئيس الحركة هو "المسؤول عن رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية وإدارة جلساتها والمصادقة على محاضر اجتماعاتها، ومتابعة تنفيذ قراراتها" (النظام الداخلي، ٢٠٠٩: ٣٢).

وتعدُّ اللجنة المركزية الهيئة العليا لصنع القرار الفتحاوي؛ غير أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ الرئيس يحظى بوزن معنوي هائل في عملية اتخاذ القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية، فهو رئيس المنظمة والسلطة والحركة، وهو كذلك المرجع النهائي لأي خلاف داخل الحركة أو الحكومة، وقد أتاح هذا المركز المتميز للرئيس القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها القيادية، إنَّ أراد (أبو منديل، ٢٠١٦: ٩٠).

ويرى "جميل هلال" (٢٠٠٦: ٣٢) أنَّ عملية صنع القرار داخل حركة فتح اتَّسمت بالمركزية الديمقراطية التي سيطر عليها العامل الفردي، أو دور الفرد القائد، وهذه المركزة في القرارات جاءت من تأثر الحركة بنموذج الدول الاشتراكية، حيث اعتمد "النموذج اللينيني" القائم على ما يعرف بالمركزية الديمقراطية، التي تحولت في الممارسة العملية إلى تغطية للممارسة البيروقراطية، ولتغيب قواعد الديمقراطية وفق نظام هرمي تراتبي بيروقراطي يقنن وصول المعلومات بين القاعدة والقيادة، والعكس، كما أنَّه نظام يعمل على تعظيم دور الزعيم أو القائد، وتهميش الفرد عبر ثقافة تُجسد الطاعة والامتثال والخضوع، وتُتكر مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول بأنَّ حركة فتح تعاني من سيطرة الرئيس على عملية صنع القرار السياسي للحركة، وهو ما يؤكد ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الحركة لتلك العملية.

٢. دور المستويات القيادية في عملية صنع القرار

وتعدُّ اللجنة المركزية ثم المجلس الثوري وقاعدة القرار المتمثلة في المؤتمر العام، هي المستويات القيادية في حركة فتح، والتي أشارت الدراسة إليها، وبتحليل القرار يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: وهي التي تساهم بشكل مباشر في صنع القرار، ويلاحظ على هذه المتغيرات غلبة النزعة الشخصية على دور المؤسسات، -وهنا- يخضع القرار لشكل من أشكال التوفيق

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
والمساومة، والمثال -هنا- واضح على ملف المصالحة، أو توزيع المكافآت كشكل من أشكال
الترضية السياسية، وكسب التأييد.

المجموعة الثانية: هي التي توصف بالقوى المساندة، وهي التي تمثل الأنصار والتابعين والموالين،
التي تعدّ القوى الباطنة التي تمد الرئيس بالقوة، -وهنا- يأتي دور المجلس الثوري مثلاً، وهذا ما
يُفسر لنا سبب الحرص على تشكيلة وتركيبية موالية من المجلس، والنقابات والاتحادات، -وهنا-
تبرز وسيلة توزيع المكافآت والمنافع والمناصب والوظائف القيادية العليا على مستوى الشخص أو
عائلته.

المجموعة الثالثة: هي تلك التي توصف بالقوى الضاغطة أو المانعة، وهي بمثابة نتوءات في طريق
المجموعة الأولى والثانية، فهي لا تساهم بشكل مباشر في صنع القرار، ولكن يمكن أن تقف عقبةً
في طريق تنفيذه، ويتم استرضاء بعض الأشخاص بمنحهم منافع سياسية معينة؛ كوظيفة أو منصب
لتنفيذ القرار (شراب، ٢٠١٦).

وتعدّ اللجنة المركزية لحركة فتح، مصدرًا لكل السلطات والقرارات، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية
وبنية الحركة، من خلال تنصيبها المسؤولين عن تلك الأجهزة الحركية، وتقديم الموازنات لهم،
وتعيينها للقياديين المحليين، في الأقاليم والمنظمات الشعبية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية،
وسفاراتها، وحتى من خلال تسميتها لغالبية أعضاء المؤتمر العام، الذي يتم من خلاله انتخاب
أعضاء المجلس الثوري، وأعضاء اللجنة المركزية، وفي هذه الدوائر كلها تبقى اللجنة المركزية
مسيطرة على القرار السياسي والتنظيمي والمالي (أبو منديل، ٢٠١٦: ٩١).

٣. محدودية دور المستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار

أشارت الدراسة إلى تركيز السلطة الفعلية لحركة فتح في يد رئيس الحركة، أو فئة قليلة محيطة به،
لذلك؛ فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دور الأعضاء فيها، سيما المستويين الوسيط والقاعدي،
ومع ذلك تعطي الحركة نظريًا دورًا مهمًا ومحوريًا للمستوى الوسيط والمتمثل في المؤتمر العام لها،
حيث تقوم تلك المستويات بانتخاب الرئيس ونوابه ويقوم المستوى الوسيط بانتخاب أعضاء اللجنة
المركزية (قيادة الحركة) في المؤتمر العام، وإقرار البرنامج الداخلي للحركة.

يتضح من العرض السابق؛ أنّ حركة فتح تعاني من وجود هيمنة واضحة من القادة على عملية
صنع القرارات المهمة، بالإضافة إلى محدودية مشاركة الأعضاء ضمن المستويين الوسيط
والقاعدي، لكن اللافت أنّ الحركة تحرص على إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي على هذه العملية،

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

لا سيّما القرارات غير المهمة، مثل: المساهمة في بعض الأنشطة التنظيمية على المستويين والوسيط والقاعدي (أبو منديل، ٢٠١٦: ٩٢-٩٣).

ويرى الباحث بأنّ رئيس حركة فتح يتمتع بمركز متميز، يتيح له القيام بالدور الرئيس في عملية صنع القرار السياسي للحركة، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي، إذا أراد.

كما وتعاني حركة فتح من شخصنة الحركة، والذي يترتب عليه الولاء التام والمطلق من كوادر الحركة وقواعده لهيئاته العليا، خاصة لرئيس الحركة، وبالتالي؛ غياب الثقافة الديمقراطية، وإصدار القرارات بسرعة من قبل قيادة الحركة دون الرجوع للمستويين الوسيط والقاعدي في عملية صنع القرار.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: النتائج :

تناولت الدراسة مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح بالاستناد إلى مناهج الدراسة التي تمّ استخدامها، وفي هذا السياق أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

١. تمتاز حركة فتح بالحضور الجماهيري، والتأييد الشعبي، باعتبارها حركة الجماهير الفلسطينية، فالحركة أسست نفسها بهدف تنظيم الشعب الفلسطيني، وقيادة ثورته نحو التحرير، وهذا ما جعل أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني تنضم للحركة، نظراً للمرونة التنظيمية وسهولة الانضمام لها، إلا أنّ الدراسة تجد بأنّه يوجد نوع من الهلامية داخل الحركة كونها تحمل مشروعاً تحريراً، عملت كنقطة ضعف تحوّل دون الفاعلية المطلوبة في غير أوقات الانتخابات، مما أدى إلى أنّ يصبح أعداد الأعضاء غير النشيطين لدى الحركة يفوق بكثير أعداد الأعضاء النشيطين داخلها.

٢. طبيعة البناء التنظيمي داخل حركة فتح تعبر عن هيكلية ديمقراطية و متماسكة، فهي تتمتع بتنظيم دقيق و متماسك، يتكون على شكل هرم ما بين القاعدة والقمة للحركة، مع وجود مجموعة من التنظيمات بينهم على مختلف المستويات، التي تعمل بشكل تدريجي للوصول إلى قيادة الحركة، ولكن في الوقت نفسه فهي تعبر عن هيكلية تنظيمية طويلة من الناحية الرأسية، والتي في النهاية تجعل من عملية صنع القرارات داخل الحركة بطيئة.

٣. عملية توزيع السلطة والاختصاص في حركة فتح تتم بطريقة ديمقراطية عبر الانتخابات في مؤتمرات الحركة في كافة المستويات، إلا أنّ الدراسة تجد بأنّ عقد المؤتمرات الحركية يتم بشكل

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢ غير منتظم، مما أدى إلى أن الحركة أصبحت تعيش أزمة حقيقية بسبب التحجر والتكلس التنظيمي في المواقع والهيئات المختلفة، لاسيما العليا منها، الأمر الذي وصل إلى ما بات يعرف في أوساط الحركة بـ "تدافع الأجيال".

٤. عملية صنع القرار في حركة فتح يعاني من التركيز في يد رئيس الحركة، أو قلة بجانبه من أعضاء اللجنة المركزية، ويعود ذلك إلى الدور المحوري والمميز للرئيس، حيث منحت الحركة عملياً على أرض الواقع صلاحيات واسعة له في عملية صنع القرار.

٥. إنَّ حركة فتح تعاني من سيطرة رئيس الحركة على العملية الديمقراطية، فهو الذي يحدد موعد عقد المؤتمرات الانتخابية لجميع مستوياتها، بخلاف ما نصَّ عليه النظام الداخلي للحركة، وهو ما يؤكد ضعف الممارسة الديمقراطية داخل حركة فتح.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة كان لا بُدَّ من وضع توصيات الدراسة، وهي كالآتي:

١. تعاني حركة فتح من حالة لا توازن، لذلك؛ على الحركة البدء في مرحلة المعالجة عن طريق تطوير ذاتها، وتصحيح الوضع الداخلي، وإعادة البناء التنظيمي لها بشكل عملي، وتنسيب الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للحركة.

٢. العمل على انتظام عقد المؤتمرات الحركية بشكل منتظم، وضخ دماء شابة جديدة في مواقع القيادة بشكل ديمقراطي، والذي سيشكل أرضية صلبة لها تستطيع الحركة من خلاله أن تتطوّر في مواجهة جميع التحديات الداخلية التي تواجهها، وأهمها هو "تدافع الأجيال" داخلها، الذي أدى إلى امتعاض الكثيرين من قياداتها وأعضائها وعناصرها، وعدم رضاهم عن هذا الوضع.

٣. ضرورة فصل الحركة عن جسم السلطة؛ من أجل التفرغ لبناء صرح تنظيمي قوي، يضمن البقاء والاستمرار لهذه الحركة الوطنية، ففوة حركة فتح وصلابتها ليس فقط ضرورة فتاوية، بل هي ضرورة وطنية؛ لأنَّها هي من تقود المشروع الوطني، والنظام السياسي الفلسطيني.

٤. إنَّ عملية صنع القرار في حركة فتح تعتبر عاملاً رئيسياً ومؤثراً في احتمالية تراجع وضعف دور الحركة مستقبلاً، والبديل لذلك هو توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال منح صلاحيات أوسع للمجلس الثوري واللجنة المركزية.

٥. تفعيل المؤسساتية على حساب الشخصانية، وتفعيل عمليات الرقابة والمحاسبة، والحيولة دون تركيز السلطات في يد شخص الرئيس، فبقدر فعالية مؤسسات الحركة ورؤيتها السياسية، وتوفر

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

الأطر الناظمة والحاكمة للحركة، وترشيد القرار السياسي لحركة فتح، بقدر ما تستهض الحركة دورها المستقبلي في قراراتها ومخرجاتها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

الوثائق غير المنشورة:

- الجلسات الحركية (١-١٢) معنى العضوية، (د / ت): مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، وثيقة غير منشورة.

- قضايا فكرية، (د / ت): مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، وثيقة غير منشورة.

- المسلكية الثورية: الصدق والأمانة - المساواة، (د / ت): مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، وثيقة غير منشورة.

- وثيقة المهام الحركية الثابتة، (د / ت): حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، مكتب التعبئة والتنظيم، وثيقة غير منشورة.

الوثائق المنشورة:

- البرنامج السياسي، حركة فتح، ٢٠٠٩: المقرّر من المؤتمر العام السادس لحركة فتح، بيت لحم.

- النظام الأساسي، حركة فتح، ١٩٦٨: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، دمشق.

- النظام الأساسي، حركة فتح، ١٩٨٩: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة فتح، تونس.

- النظام الداخلي، حركة فتح، ٢٠٠٩: المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام، مؤتمر حركة فتح السادس، بيت لحم.

-الكتب:

- أبو غربية، عثمان، ١٩٨٥: التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا. (بدون دار نشر).

- أبو غربية، عثمان، ١٩٩٩: مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي، الطبعة الأولى، دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله.

- أبو كريم، منصور، ٢٠١٧: الأزمة البنوية في حركة فتح وآليات معالجتها دراسة تحليلية لواقع الحركة ومستقبلها، الطبعة الثانية، منشورات مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية، غزة.

- خضير، أماني؛ وآخرون، ٢٠١٠: العلاقات الدولية والأنظمة السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسمايلية- مصر.

- د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
- الخطيب، نعمان، ١٩٩٤: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، مؤتة-الأردن.
- ربيع، حامد، ١٩٧٥: مَنْ يحكم في تل أبيب حول تحليل التماسك في النظام الإسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- صالح، محسن، ٢٠٠٣: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر.
- طایل، سامية، ٢٠١٤: أزمة التنظيمات السياسية في مصر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- الطوير، محمد، ٢٠٠٢: تاريخ حركات التحرر في العالم، الطبعة الثانية، مطابع الوحدة العربية، الزاوية-ليبيا.
- عبد الرحمن، أسعد؛ وآخرون، ١٩٨٧: منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، (تحرير أسعد عبد الرحمن)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص.
- عبد المجيد، وحيد، ٢٠٠٨: أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- عدوان "أ"، عصام، ٢٠١٠: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨ - ١٩٦٨، الكتاب الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عدوان "ب"، عصام، ٢٠١٠: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، الكتاب الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عسيلة، صبحي؛ وآخرون، ٢٠٠٥: الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، (تحرير صبحي عسيلة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- القريوتي، محمد، ٢٠١٠: نظرية المنظمة والتنظيم، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان.
- الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون، ١٩٧٩: موسوعة السياسة، المجلد الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- كيالي، ماجد، ٢٠١٦: فتح ٥٠ عامًا قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ والمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، رام الله.
- مبادئ وخبرات ثورية، ٢٠٠٥: مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة.

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

- مجموعة من الباحثين، (د / ت): أنظمة الأحزاب السياسية في مجموعة مختارة، المعهد الديمقراطي الوطني، مطبوعات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت.
 - محمد، محمد علي، ١٩٧٢: علم اجتماع التنظيم، ج١، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية- مصر.
 - محمود، شيماء، ٢٠١٥: تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
 - المرعشلي، أحمد؛ وآخرون، ١٩٨٤: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق.
 - مشورب، إبراهيم، ١٩٩٨: المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
 - هلال، جميل، ٢٠٠٦: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله.
 - ياسين، عبير؛ وآخرون، ٢٠٠٥: منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- الكتب المعرّبة:
- بينيت، طوني؛ وآخرون، ٢٠١٠: مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، (ترجمة سعيد الغانمي)، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
 - دايموند، لاري، ١٩٩٤: مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة، (ترجمة: سمية فلو عبود)، دار الساقى، بيروت.

-الرسائل العلمية:

- أبو منديل، إيهاب، ٢٠١٦: أزمة الديمقراطية في الحركات السياسية الفلسطينية من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠١٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية- مصر.
- أحمد، محمد، ٢٠٠٧: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين ١٩٩٣-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

د. خالد الشيخ عبد الله، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
- إرشيد، سامر، ٢٠٠٧: تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية،
رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الدراسات العليا، جامعة
ببرزيت، ببرزيت.

- بن داود، العربي، ٢٠٠٨: فعالية الاتصال التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة
ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة
منتوري، قسنطينة- الجزائر.

- تلي، أيوب، ٢٠١٤: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم
التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر.

- عدوان، عصام، ١٩٩٨: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة
ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة
اليرموك، إربد، الأردن.

- ناصر، عمر، ٢٠١٥: حركة فتح الإشكاليات والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم
التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

-المواقع الإلكترونية:

- الأبنية التنظيمية للأحزاب السياسية مصر نموذجًا، ٢٠١٣: معلومات نشرت على الموقع
الإلكتروني: المعركة، على الرابط التالي:

<http://alma3raka.net/spip.php?article>

- أبو بكر، بكر، ٢٠٠٩: الهيكل التنظيمي ومهام المسؤول التنظيمي، معلومات نشرت على
الموقع الإلكتروني: موقع الكاتب بكر أبو بكر، على الرابط التالي:

<http://www.bakerabubaker.info/page-34.html>

- تعيين غنيم وفاروق القدومي والزعنون أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح. (٢٠١٦).
معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: رام الله الإخباري، على الرابط التالي:

<https://ramallah.news/post>

- شراب، ناجي، ٢٠١٦: فتح والقرار السياسي، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: وكالة أمد
للإعلام، على الرابط التالي:

<https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=148239>

مستوى الديمقراطية داخل حركة فتح...

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- Krause, P. 2012: Many Roads to Palestine The Potential and Peril of Multiple Strategies Within a Divided Palestinian National Movement, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, Massachusetts, USA.

- Neumann, S, 1965: Modern Political Parties, Chicago Press, University of Chicago, Chicago, USA.

- Sunny, R and Schmitter, P. 2001: Political Transitions in the Arab World Theoretical Considerations and inter- Regional Parallels, Graduate Institute of International Studies, Birzeit, Palestine.